

مِيعَارِيَّةُ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ عِنْدَ نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ؛ ابنُ عُصْفُورِ الإِشْبِيلِيِّ ت(669هـ) أُنْمُوذَجَا
The Norms of Linguistic Lesson for Andalusian Grammarians -
Ibn Asfour as a Model-

* ط د. نوال عمامرة¹ / أ د. أحمد الشايب عرابوي²

Phd. Naoual Amamra¹/PR. Ahmedchaib Arbaoui²

مُخْبِرٌ بِحُوثٍ فِي الأَدَبِ الجَزَائِرِيِّ وَنَقْدِهِ
جَامِعَةُ الشَّهِيدِ حَمَّةَ لَحْزَر - الوَادِي (الجَزَائِر)

Hamma Lakhdar Eloued University (Algeria)

Amamra-naoual@univ-eloued.dz¹ / ahmedchaib-arbaoui@univ-eloued.dz²

تاريخ النشر: 2024/03/02	تاريخ القبول: 2024/02/23	تاريخ الإرسال: 2023/08/07
-------------------------	--------------------------	---------------------------

مُلَخَّصُ البَحْثِ

كثُرَ الحديثُ في هذا الزَّمنِ عن مَنَاهِجِ البَحْثِ اللُّغَوِيِّ الحديثَةِ، وَبَزَرَتْ دَعَوَاتُ كَثِيرَةٍ نَادَتْ بِإِعَادَةِ قِرَاءَةِ البَحْثِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ وَفَقَهَا، كَمَا وَجَدَتْ عِدَّةَ مُحَاوَلَاتٍ إِلَى تَطْبِيقِهَا عَلَى عِلْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَسَعَى أَصْحَابُ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ الجَدِيدَةِ أَنْ تَكُونَ دِرَاسَاتُهُمْ بَدِيلًا عَنْ مَنَهِجِ المَقْدَمِينَ عَنْهُمْ فِي التَّحْوِ العَرَبِيِّ، الَّذِي وَصَفُوهُ حَسْبِهِم بِالْمَنَهِجِ المِيعَارِيِّ الصَّارِمِ، وَقَدْ سَعَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ بِمَنَهِجِ اسْتِقْصَائِي تَحْلِيلِي إِلَى الدِّفَاعِ عَنِ السُّلُوكِ العِلْمِيِّ الَّذِي اتَّبَعَهُ النُّحَاةُ الأوَّلُ فِي جَمْعِ المَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ وَاسْتِقْرَئِهَا وَاسْتِنْبَاطِ القَوَاعِدِ مِنْهَا وَتَبْيِينِ مَلَاحِجِ المِيعَارِيَّةِ فِي نِظَامِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ فِي الأَنْدَلُسِ مِنْ خِلَالِ بَعْضِ مَوْثِقَاتِ ابْنِ عُصْفُورِ الإِشْبِيلِيِّ ت(669هـ) الكَلِمَاتِ المِفْتَاحِ : مِيعَارِيَّة - قَاعِدَة - شَوَاهِد - عِلْمُ الصَّرْفِ.

Abstract :

Nowadays, there is a lot of talk about modern linguistic research methods. Many verdicts have emerged for re-reading Arabic linguistic research and its jurisprudence. As there have been several attempts to apply it to Arabic sciences. Those linguists tended to make their studies an alternative to the approach of their predecessors in Arabic grammar. Which they described as a strict normative approach. This study aims to defend scientific behavior. Which was adopted by

* ط د. نوال عمامرة Amamra-naoual@univ-eloued.dz

the first grammarians in collecting linguistic material, extrapolating, deriving rules from it, and showing the normative features of the Arabic language system. With the linguistic study in Andalusia through some of the works of Ibn Asfour.

Keywords: normative - rule - evidence – morphology.



المقدمة:

مَا إِنْ اسْتَقَرَّتْ الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي الْأَنْدَلُسِ، حَتَّى ظَهَرَتْ حَرَكَةٌ عِلْمِيَّةٌ بَدَأَتْ بِازْدِهَارِ عُلُومِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَعْرُوفٍ عَنِ الْمَجْتَمَعِ الْأَنْدَلُسِيِّ أَنَّهُ كَانَ خَلِيطًا مِنَ الْأَجْناسِ، فَكَانَ مِنْهُمْ الْإِسْبَانُ وَالْيَهُودُ وَالصَّقَالِبَةُ وَالْمَوَلَّدُونَ وَالْأَمَازِغُ وَالْعَرَبُ، وَلِكُلِّ لُغَتِهِ وَدِينِهِ، وَذَكَرَتْ الْمَصَادِرُ اللَّغَوِيَّةُ وَالتَّارِيخِيَّةُ أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ خَظِيَّتْ بِمَنْزِلَةٍ عُلْيَا بِحُكْمِ الْغَلْبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ، فَازْدَادَتْ رَغْبَةُ الْمَجْتَمَعِ الْجَدِيدِ وَالْمُسْلِمِينَ الْجُدُدِ فِي تَعَلُّمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالتَّوَاصُلِ بِهَا، فَظَهَرَتْ طَبَقَةٌ مِنَ الْمُؤَدِّينَ وَالْعُلَمَاءِ اعْتَنَتْ بِتَعْلِيمِ النَّاسِ قَوَاعِدَهَا وَمَبَادِيهَا فَدَفَعَتْ بِهِمْ غَايَتَهُمُ التَّعْلِيمِيَّةَ لِاعْتِمَادِ الْمَعْيَارِيَّةِ مِنْهَا فِي تَيْسِيرِ الدَّرْسِ اللَّغَوِيِّ، ثُمَّ بَرَزَتْ هَذِهِ الْمَعْيَارِيَّةُ عِنْدَ أَكْثَرِ نَحَاةِ الْأَنْدَلُسِ، وَدَامَتْ حَتَّى آخِرِ عَهْدِ الْإِسْلَامِ فِيهَا، فَمَا الْمَلَامُخُ الْمَعْيَارِيَّةُ فِي الدَّرْسِ اللَّغَوِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ؟

وَلِلْإِجَابَةِ عَنِ الْإِشْكَالِيَّةِ الْمَطْرُوحَةِ تَتَنَاوَلُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ أَشْهُرَ مُؤَلِّفَاتِ ابْنِ عَصْفُورٍ (ت 669هـ) فِي اللُّغَةِ وَالتَّحْوِ بِالِاسْتِقْصَاءِ لِلْكَشْفِ عَنِ مَلَامِخِ الْبَحْثِ الْمَعْيَارِيِّ فِي الدَّرْسِ اللَّغَوِيِّ بِالْأَنْدَلُسِ، كَوْنِ ابْنِ عَصْفُورٍ حَامِلِ لَوَاءِ الْعَرَبِيَّةِ فِي زَمَانِهِ، وَقَدْ كَانَ مُمْتَسِكًا بِالْمَعْيَارِ عَلَى نَهْجِ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمُؤَسِّسِينَ لِلتَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ يُمَثِّلُ الْفَتْرَةَ الَّتِي أَزْدَهَرَ فِيهَا عِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ وَتَمَيَّزَ، إِذْ يُمَثِّلُ مَرَحَلَةً تَفَقَّنَ فِيهَا أَهْلُ التَّحْوِ فِي اخْتِيَارَاتِهِمُ الْمُتَنَوِّعَةَ مِنْ نَحْوِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ، وَأَمَعْنُوا فِي التَّعْلِيلِ وَالتَّأْوِيلِ وَهَذَا عَيْنُ الْمَعْيَارِيَّةِ بِالْأَنْدَلُسِ، وَتُمَثِّلُ الْعُنَاوَرُ الْآتِيَّةُ هَيْكَلَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ:

- 1- المعيارية لغة واصطلاحاً.
 - 2- معيارية الدرس اللغوي عند العرب.
 - 3- أسس المنهج المعيارية في اللغة العربية
 - 4- منهج الدرس التحوي بالأندلس.
 - 5- النزعة التعليمية في مؤلفات ابن عصفور.
 - 6- معيارية الدرس اللغوي في مؤلفات ابن عصفور.
- 1- المعيارية لغة واصطلاحاً:
المعيارية لغة:

كلمة **مِيعَارِيَّة** مصدر صناعي من كلمة معيار وهو بمعنى العيار الذي يكتال به أو يُوزن يقول ابن منظور: "والمِيعَارُ من المَكَايِل: ما عَيَّرَ. قال اللَّيْثُ: العِيار ما عَايَرَتْ به المَكَايِل، فالعِيارُ صَحِيحٌ تَامٌّ وَافٍ. تقول: عَايَرْتُ بِهِ أَي سَوَّيْتُهُ، وهو العِيارُ والمِيعَارُ. يقال: عَايَرُوا مَا بَيْنَ مَكَايِلِكُمْ وَمَوَازِينِكُمْ، وهو فَاعِلُوا مِنَ العِيار، ولا تقل: عَيَّرُوا."¹ ومنه فإن المعيارية إخضاع الأشياء لمقاييس محددة تقيم من خلالها، وهي في اللغة مقاييس تعتمد في الحكم على الكلام بمدى نحويته ومقبوليته وتداوليته.

المعيارية اصطلاحاً

والمعنى الاصطلاحي لكلمة المعيارية يُنَحْو مَنَحَى الْمَعْنَى اللُّغَوِيَّة، فعلم اللغة المعيارية علم يدرس اللغة بهدف وضع معايير تحفظ اللغة من سوء الاستعمال، وهو المنهج التقليدي المتبع في تعليم القواعد في المدارس والمعاهد والجامعات، ولعله أقدم مناهج البحث اللغوي تطبيقاً، فهو المنهج التقليدي الذي سار عليه التقليديون من واضعي قواعد اللغات الكبرى منذ اليونانيين حتى يومنا² وما يُعرف عن هذا المنهج أنه غير منسوب في ظهوره ونشأته إلى دارس أو عالم معروف، وإنما هو إجراءات يتبعها اللغوي فيجعل من تراكيب اللغة وألفاظها وقواعدها بوجه عام أنموذجاً يحتذى به فمن التزمه فقد أصاب ومن حاد عنه فقد أخطأ، واعتدت أم كثيرة بمعايير لغاتها ولم تتوقف عند وصف التنوع الذي يعترضها في مختلف أحوالها، وقد عرف اللغويون العرب المنهج المعيارية في مؤلفاتهم يقول ابن جني: في سر صناعة الإعراب: "وهذا عيارٌ في جميع ما يرد عليك من هذا فأعرفه وقسه تصب إن شاء الله"³ مستعملاً مفردة عيار يريد بها المعيار الذي يعني القاعدة أو القانون الذي يُقاس عليه. والذي يهدف إليه مُتَبِعُ هذا المنهج سواء عند العرب أو غيرهم أن يفرق بين الاستعمالات الصحيحة وغير الصحيحة للغة وما يجوز وما لا يجوز من التراكيب، وهو أداة تعليمية هدفها تعليم اللغات القومية، والمحافظة عليها، والتمكن من قواعدها وربط الأمة بلسان واحد.⁴

2- معيارية الدرس اللغوي عند العرب:

لم تتغير الأبنية النحوية والصرفية والصوتية للغة العربية منذ زمن التتبع لها على أيدي النحاة الأوائل و حافظت على معاني ألفاظها وجذورها وطرائق العرب في كلامها، لتضمن للتاطقين بها سلامة التواصل مع التراث اللغوي والديني، ولا يمكن القول بأنها لم تسمح بالتطور اللغوي في مفرداتها، فهي كثيراً ما أضافت معاني جديدة لتساير التطور الحضاري حسب ما يتطلبه الاستعمال اللغوي عبر الأجيال، وذلك بفضل آلية القياس الذي تتميز به اللغة العربية، وقد أدت جهود النحاة الذين استنبطوا قواعد العربية منها إلى حراستها ومراقبتها عبر الزمن، فالعناية التي حظيت بها اللغة العربية لم تحظ بها سائر اللغات، كونها لغة القرآن المحفوظ، فلو لم يكن القرآن موجوداً في حياتها لما كانت هي موجودة حية طوال هذه القرون، ولأصابتها وأصاب معياريتها ما أصاب اللغات الأخرى ومعيارياتها من تبدل واندثار، والمتأمل حال العربية سيدرك أن المنهج المعيارية هو الذي يحقق مقاصد العربية في إدراك المعنى وتقويم الكلام وتحقيق الديمومة التواصلية بين الأجيال الناطقة بها، وأن أي منهج مهما بلغت أهميته وجلت خدماته، فإنه سيكون ثانوياً إلى جانب المنهج المعيارية في تحقيق تلك الغاية وهذا ما

يفسر تشبُّث نحاة العربية به قُرُونًا من الزَّمن حتى طُهور مناهج البحث التي نادت بها اللسانيات الحديثة ودعوى الوُصفين إلى تنحية المنهج المعياري من اللغة العربية، فقد ظهر في العصر الحديث تيارٌ غربيٌّ يَنزِعُ إلى التخلُّص من قيود النحو المعياري التقليدي للإغريقية واللاتينية، وهو نحو مثقل بالمنطق والفلسفة ويدعو إلى تبني الوصفية التي تعنى بوصف اللغة كما هي في الواقع دون فرض قيود معيارية على مستعملها وهو ما أوحى للدارسين العرب الذين تلقوا دراساتهم العليا في الجامعات الغربية أن يحذوا حذوهم في الدعوة إلى تنحية منهج التراث اللغوي العربي، والبحث عن بديل له في المناهج اللغوية الغربية، وانصرف عدد منهم لدراسة اللغة العربية دراسة وصفية معتقدين بأنها المنهج الذي يمكن به حلُّ كثير من مشكلات تعليم اللغة العربية، وحاولوا تطبيقه على اللغة بكلِّ تفاصيلها ودقائقها، وكثيرا ما اشتكوا من معيارية القواعد التي وضعها النحاة الأوائل ووصفوها بالصرامة والجمود والتسلط على لغة العرب، في مقابل لغاتٍ أخرى عُرفت بأنها وصفية، حتى صرح الدكتور تمام حسان بأنَّ أساس الشكوى تغلُّب المعيارية على منهج حقّه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً... إن المنهج الوصفي هو جوهر الدراسة اللغوية الحديثة في العصر الحاضر.⁵ ولكن في الحقيقة ليس المقصود بمعيارية الدرس اللغوي العربي أنه قوانين نحوية وصرفية متصوّرة وصارمة، تتحكّم في متكلّم العربية ومتعلّمها، بل هي قوانين مستنبطة بواسطة الاستقراء من القرآن الكريم، ومن أكثر الكلام العربي اطراداً وفصاحةً قبيل مجيء الإسلام حتى انقضاء زمن الفصاحة، وهذه القوانين المستنبطة؛ هدفها تعليم متكلّم العربية المتأخّر إدراك المعنى، وتأليف الكلام العربي والتواصل به على النحو الذي جرى به على ألسنة العرب الخالص، يقول ابن السراج (316هـ) عن هذه الغاية: "النحو إنما أريد به أن ينحُو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب".⁶ وابن جني (395هـ): "ليخلق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها... وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها"⁷ لذلك وجب الانتباه إلى أنه لا يُعقل أن يُسجّل التحوي طريقة العرب في كلامها ثم لا يبين الكثير منه والقليل، ولا يُرجّح أو يصوّب ولا يبيّن الخطأ من الصواب، فما الفائدة من نحو يُسوّي بين الخطأ والصواب، وبين المطرد والشاذ بدعوى الموضوعية والحياد؟ والمتنبع سلوك النحاة في التقعيد اللغوي أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) وأبي عمرو بن العلاء (154هـ) والخليل بن أحمد (175هـ) وسيبويه (180هـ) يلاحظ أن التحوي يكتفي بتسجيل هذا الضرب من الكلام الذي اطرّد اطراداً كاملاً في كلام العرب أو أكثرهم، وأن هذا الآخر لم يطرد أو كان قليلاً، وعندما يكون فيه أكثر من وجه، يصف الكثير منه بأنه عربيّ جيّد إذا كان له نظائر، أما إذا قلّ قلّة أو لا يكاد يُعرف مع خروجه تماماً عن بابه فهذا الذي يصفه بأنه قليل رديء أو قبيح، أما الذي يخالف نظائره في بابه أي الشاذ من بابه مع كثرته في الاستعمال فلا يقول عنه إنّه قبيح أبداً بل يكتفي أن يسجّل أنّه شاذٌّ⁸ فكل حُكم من ذلك مرجعه سلّم الكثرة والقلّة الذي اعتمده واستحسن التحوي لضرب من كلام العرب هو تابع لموقف المتكلّم الحقيقي بتلك اللغة فمعيار العربية لم يكن معياراً تحكيمياً تحكمه ذاتية التحوي الواضع للقاعدة ولم يكن تعسفياً تفرضه الفلسفة أو المنطق، بل لم يكن التحوي ليجرؤ على مخالفة العرب في كلامها بدليل أقوالهم: (هذا من كلامهم)، و (وكل هذا من كلامهم)، و (هذا عربيّ) وأما ما يرفضه

التحوي فهذا وحده المحكوم عليه عندهم بعدم جوازِهِ، وأما ما يراه قبيحاً فلأنه مخالفٌ لقياس لغتهم مع امتناع كل العرب عن استعمالِهِ، أو استكراههم له وعدم إقبالهم عليه، ولا يرفضون شيئاً مما أجمعوا على سماعِهِ.⁹ وبهذا خُصّ التّحاة إلى استنباط قواعد معيارية للنظام الداخلي للعربية ثابتة بالشواهد المتواترة، تقوم على مبدأ التعليل والتفسير ليقاس عليها الكلام في الجوانب الصوتية والصرفية والتحوية والدلالية والتداولية ليعرضوا لمتكلم العربية المتأخّر قوانين الأداء المتّوَجِّج، و"غايتهم في ذلك الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام وفائدته معرفة ضوابط الكلام من خطئه".¹⁰ ومنه فإنّ ما على اللغويين العرب المحدثين هو التمييز بين المعيارية العربية الإيجابية المؤسسة على الاستقراء العلمي التجريبي المنظم المرشح والمنحول بالقياس والمصنف كحقيقة علمية ثابتة بالتعليل في دراسة كلام العرب ولغة القرآن الكريم، والمعارية العربية السلبية المؤسسة على الاستدلال والمنطق والفلسفة التي تسللت من اللغات الأوروبية القديمة إلى الدرس اللغوي الأوروبي الحديث، فالدرس اللغوي اليوناني القديم ابتعد كثيراً عن المنهج العلمي بمفهومه السائد في العصر الحديث ويرى عدد من الباحثين الغربيين أن السبب الذي أدّى إلى تخلف التحو الإغريقي وعدم إحكام قواعده، أن التّحاة الإغريق كانوا مرتبطين بأسس ومبادئ منطقية وفلسفية كثيرة ما اعترضت طريقهم نحو الملاحظة العلمية وقادتهم إلى استعمال المنهج الاستدلالي لا الاستقرائي¹¹ وتبعهم الرومان في ذلك فوضعوا أنحاء للغتهم اللاتينية على غرار التحو اليوناني، ومعنى ذلك أنهم وضعوا لغتهم في الإطارات التي تصوّرها اليونان لغتهم اليونانية المندثرة وهذا خطأ منهجي كبير.¹² وامتدت هذه المعيارية مع اللغات الأوروبية حتى ثورة سوسير عن القواعد القديمة للتحو ما جعله يصرح بأن الدراسة اللغوية المعيارية تنقصها الكثير من العلمية، كونها قامت على الأسس المنطقية وكانت منفصلة عن اللغة نفسها بعيدة عن الملاحظة الفعلية، وكان هدفها الوحيد وضع قوانين للتمييز بين التراكيب الصحيحة والخطئة.

3-أسس المنهج المعيار في اللغة العربية:

أ- اعتماد مبدأ القاعدة: والقاعدة هي "القوانين الثابتة أو الأحكام الكلية والجزئية التي يمثّل بها النظام التركيبي لشواهد اللغة وتكون معياراً يقاس عليه الكلام"¹³ وقواعد العربية مُستنبطة بالاستقراء والمداينة والتأمل في شواهد لغة القرآن الكريم التي هي المعيار الأعلى للفصاحة والبيان، ومستنبطة أيضاً من شواهد الكلام المطرد على ألسنة العرب السليقيتين المقيمين في البوادي الصّارية في عمق الجزيرة العربية البعيدة عن أسباب حدوث اللّحن في الكلام، حتى تمكّن التّحاة من بناء الهيكل النظريّ الضابط للنظام التركيبي للعربية. ومن أجل سلامة الأداء القرآني، وفهمه، فإن علوم العربية تشتزك في صفة المعيارية، فعلم الأصوات وعلم الصّرف وعلم التحو والتراكيب والمعاني والبلاغة وعلم التجويد وقوانين الاستعمال اللغوي، كلها علوم معيارية تقوم على مبدأ القاعدة التي لا ينبغي الخروج عنها.

ب- اعتماد الشواهد في توثيق القواعد وإثباتها: وتُساقى الشواهد "لإثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقل صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة".¹⁴ والشاهد التحوي يكون آية قرآنية، أو ما صحّ

من الحديث النبوي الشريف، أو من كلام العرب شعرهم ونثرهم شرط أن يكون القائل من عصر الاحتجاج المعتمد¹⁵ وقواعد العربية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشواهد القرآنية وهي باقية ببقائها، وموثقة بالشواهد الشعرية والتثنية من كلام العرب، وقد أجمع علماء العربية على ممر التاريخ على اعتمادها في الاحتجاج والاستشهاد وتقرير القواعد، إذ لا يخلو مؤلف لغوي قديم أو حديث منها، وهي مركز قوة المعيارية في علوم اللغة العربية كلها لأنها محفوظة وراسخة بالتواتر، ومثبتة في المؤلفات اللغوية والأدبية والمجمية الموضوعة زمن الاحتجاج اللغوي واستنبطت منها القواعد بالاستقراء العلمي المنظم يندر أن يحدث في اللغات الأخرى.

ج- القياس: وهو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إلال، وإبدال، وإدغام، وحذف، وزيادة، وهو آلية تسمح لمستعمل اللغة أن يطور اللغة بمفردات وتراكيب ودلالات بما يلائم تجاربه الجديدة من غير أن يخالف النظام المعياري الأساسي للعربية.¹⁶ وهو وجه من وجوه استجابة اللغة للحياة المتطورة ومواكبتها.

د- التعليل: وهو استدلال عقلي نبع عن محاولات التحويلين لتفسير الظواهر اللغوية في الكلام العربي والتثقيب عن أسباب ورود اللغة على النحو الذي جاءت عليه لأن البرهنة تبعد الشك عن نتائج العلم.¹⁷ والتعليل من الأدوات التعليمية الرئيسية لأنه يمنح الانساق والقبول للقواعد المعيارية في شتى علوم اللغة العربية، والتعليل من وسائل العلوم التي تتحرى الوصول إلى نتيجة إثبات الثابت منها.

هـ- الحكم على استعمال اللغوي: جرى تصنيف المادة اللغوية والتحويلية في كتب التحويلين واللغويين وفق أحكام معيارية لفظية، لأن اللغة لا ترد على درجة واحدة من الجودة والحسن والبيان وليست على درجة واحدة من انسجامها مع المعيار المطرد الضابط للعربية، فمنها أحكام مرجعها قياسية الظواهر اللغوية أو ضعفها كحكم التحوي على صنف من الخطاب بالاطراد والكثرة أو القلة أو بالشذوذ، ومنها أحكام مرجعها وظيفية التراكيب كحكم التحوي على نوع من التراكيب بالجواز أو عدمه أو بالمنع، ومنها أحكام مرجعها القصد وتداولية الخطاب بين المتواصلين كحكم التحوي على الخطاب بالجودة أو الحسن أو الرداءة أو القبح، وهي أحكام لم تكن ذاتية بل هي تابعة لاختبارات المتكلم السليقي، ونابعة من النظر في لغة القرآن الكريم، فهي أحكام موضوعية.

4- منهج الدرس التحوي في الأندلس: تذكر المصادر اللغوية أن جودي بن عثمان (198هـ) هو أول نخبة الأندلس الذين رحلوا إلى المشرق لطلب علوم اللغة العربية ودراسة التحو العربي على يد أئمة التحو الكوفي وهو أول من أدخل كتب الكوفيين إلى بلاد الأندلس وأول من صنف في التحو.¹⁸ وأن الأفشنيق (308هـ) هو أول نحوي أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس، وأقرأه طلابه في قرطبة.¹⁹ فعكف العلماء والطلاب في الأندلس على كتب البصريين والكوفيين، فدرسوها، واختاروا منها لأنفسهم مذاهب في مسائل التحو واللغة، "وتكوّن لهم مذهب خاص كانوا فيه إلى مذهب البصريين أميل".²⁰ وأخذت دراسة التحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف وأخذ نخبتها يخالطون التحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين²¹ واستندت سواعد التحويلين الأندلسيين فألفوا كتباً في التحو واللغة. ويلاحظ على مؤلفاتهم الأولى غلبة النزعة التقليدية للتحو المشرقي²² ثم

ظهرت مجموعة من التحاة كان منجهم تأليف كتب الشروحات، يشرحون فيها المؤلفات التحوية الأبحاث والعُمد لتبسيطها، فكان منهم الأعلام الشنفرى (476هـ) وأبو علي الشلّوين (645هـ) وابن خروف (645هـ) وابن عصفور (669هـ) وابن الضائع (680هـ)²³ وعنت هذه الكتب بشرح كتاب سيوييه، وجمل الزجاجي، وإيضاح أبي علي الفارسي وغيرها من أمّات كتب النحو العربي²⁴ وتحتوي كتب الشروحات ومؤلفات النحو الميسر الأندلسية المادة العلمية نفسها التي هي في كتب النحو المشرقي ولا تخرج عن ما جاء في كتب الأولين، كما ظهرت مصنفات نحوية مختصرة هدفها تيسير النحو وتقريب القواعد التحوية للمتعلمين، منها المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي (607هـ) وعُرفت بقانون النحو، وغاية الإحسان في علم اللسان لأثير الدين التقي (745هـ) وقد تميزت كتب النحو الأندلسي المختصرة بكثير من الإيجاز²⁵ ثم ظهرت المتون التحوية المنظومة وهي متون تعليمية هدفها تسهيل حفظ القواعد التحوية والصرفية، واشتهر ابن مالك بألفيته التي أظهر من خلالها براعة فائقة في النظم التعليمي²⁶.

5- النزعة التعليمية في مؤلفات ابن عصفور²⁷:

أ- كتاب المقرب: وهو من أبرز مؤلفات ابن عصفور، ألفه بعد رحلة علمية طويلة المدة وبعد اطلاع واسع على كتب التحاة الأولين في المشرق والمغرب، ومن خلال ما جاء في المقرب فإنه قد أخذ علم النحو عن أشهر الأئمة في النحو واللغة حتى صار إماما بارزا فيه، فجاء كتابه شاملا، يقول ابن عصفور عن هدفه من تأليف كتاب المقرب: "تأليف مُنزه عن الإطناب المُمل، والاختصار المُخلّ، محتوٍ على كلياته مشتمل على فصوله وغاياته، عارٍ عن إيراد الخلاف والدليل مجرّد أكثره عن التوجيه والتعليل، ليُشرف الناظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان ويحيط بمسائله في أقرب مكان"²⁸ وعند النظر في منهج الكتاب نجد ابن عصفور يسوق القاعدة في النحو أو الصرف ثم يستشهد لها بالشعر أو التثر من شواهد كلام العرب، أو من شواهد القرآن الكريم، ولم يكن يتبعها بتعليل كثير، ولا يذكر الخلاف الدائر حولها بين أصحاب المذاهب التحوية، كما فعل في كتاب شرح جمل الزجاجي، والكتاب تعليمي، قريب من أفهام المبتدئين في علم العربية، وقد بدأ ابن عصفور قبل الشروع في إيراد القواعد التحوية بتعريف النحو بأنه علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب²⁹ للتدليل على أن مادة الكتاب الذي جاء به قد تأسست على النظر في الكلام العربيّ حال استعماله، ولم يجعله خاصا بالنحو وحده، بل جعله كمصنّفات التحاة المتقدّمين، يجمع بين علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو وفيه شيء قليل من الأدب، وواضح من ترتيب أبواب الكتاب أنه اعتمد على نظرية العامل في ترتيب المادة العلمية فيه.

ب- كتاب شرح جمل الزجاجي: وهو من أشهر مؤلفات ابن عصفور، وقد نقل فيه عن العلماء المتقدمين أما عن منهجه في الكتاب فلم يخالف في ترتيبه أبواب كتاب الجمل، وكان يعرض الباب ويشرح ما جاء فيه على السبق الذي وضعه عليه الزجاجي، وكان يورد القواعد ويحتج لها ويذكر الخلاف الدائر بين التحويين ثم يرجح

ويعمل، كما زاد بعض الأبواب مثل باب عطف البيان وفصل في شواذ النسب، ويتميز الكتاب بالوضوح وسهولة لغته وتجنب التعقيد اللغوي، وتتجلى فيه المعيارية العربية بشكل كبير.

ج- كتاب الممتنع في التصريف: وهو كتاب متخصص في معالجة مسائل علم التصريف وحدها، وقد بسط فيه مسائل هذا العلم وأورد قواعده مدعومة بالشواهد والأمثلة ويتبع كل أحكامها بالتعليل والتفسير الميسر حتى جاء الكتاب من أمثل كتب هذا العلم وأطولها وأبسطها، وقد خالف كتب النحاة المتقدمين في نوعه فهو يعرض مسائل علم التصريف بكل دقة ووضوح دون ربطها بعلوم اللغة الأخرى، فكان الكتاب تعليميًا خاصا بمعايير علم التصريف في اللغة العربية.

6- معيارية الترس اللغوي في مؤلفات ابن عصفور:

1- معيارية القاعدة النحوية: إن الغاية من تجديد وضع النحاة هذه القواعد في كل عصر، هو توجيه من فاتته الفطرة السليمة والسليقة النقية أن يحتكم إلى النظام الضابط للغة الذي صيغ في عصر نقاء الفصحى ليضمن السلامة اللغوية لسانه، ولا يعني ذلك تقليد كلام القدماء ونسخه وتكرار أساليبهم بعينها بل يعني ذلك القياس عليها والبناء على منوالها.³⁰ ولم يخرج ابن عصفور عن نهج الأوائل في التأليف النحوي باعتبار أن الإعراب والعامل المحور الذي تبنى عليها القواعد التركيبية للجملة العربية ونسوق هنا قاعدة بنية الجملة الفعلية التي تقوم على ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما الفعل والفاعل، يقول في المقرب في باب الفاعل: "هو اسم أو ما في تقديره متقدم عليه ما أسند إليه لفظاً أو تية على طريقة فعل وفاعل وهو أبداً مرفوع، أو جار مجرى المرفوع وارتفاعه بما أسند إليه، ومرتبته: أن يكون مقدماً على المفعول به ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون في الكلام لفظ مبين، نحو قولك: ضرب زيداً عمرو، وضربت موسى سلمى، وضرب موسى العاقل عيسى، أو معنى مبين نحو قولك: أكلت الحواري سلمى، فإن لم يكن في الكلام من ذلك شيء لم يجوز التقديم نحو قولك ضرب موسى عيسى."³¹

وإذا ما عدنا إلى تتبع باب الفاعل في كتب النحاة الذين تقدموا فإننا نجد ابن عصفور لم يخرج عن منوالهم في إيراد قاعدة الفاعل يقول ابن جني في كتابه اللّمع: "اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه."³² فمن خلال قاعدة الفاعل في العربية يتجلى ملمح المعيارية في بنية الجملة الفعلية التي يجب أن تقوم على مسند(فعل) ومُسند إليه(فاعل) ثم يتلوها المفعول به، فالفعل والفاعل الأصل فيها أن يسبق المسند والمسند إليه في الترتيب، وأن يكون المسند إليه مرفوعاً دائماً بما أسند إليه، والأصل في الفاعل أن يكون مقدماً على المفعول به، ويجوز لمستعمل اللغة أن يعدل عن المعيار المشروط لسلامة ترتيب بنية الجملة ويخرج عن الأصل بشرط أن يكون في كلامه لفظ مبين، وإلا لم يجوز له تقديم المفعول به عن الفاعل، وهذه الضوابط المعيارية لا ينبغي لمتعلم العربية أو متكلمها الخروج عنها واستعمال غيرها لأنها بنيت على النظر في التركيب المطرد في لغة العرب، فتكلم العربية عليه أن، يخضع للمعيار المتواضع عليه من قبل المجتمع.

ومن معيارية القاعدة النحوية قوله: "وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل إذا كان معنى، فلا تقول في قولك: هذا زيدٌ ضاحكًا: ضاحكا هذا زيدٌ، ولا ها ضاحكا ذا زيد، إن قدرت العامل في (ذا) من معنى أُشير، فإن قدرت العامل في (ها) من معنى تنبه، جاز ذلك لأن ضاحكًا وقع بعد العامل وهو (ها) وإذا عُذنا إلى تأصيل هذه القاعدة في كتب التّحاة المتقدمين فإننا نجد ابن عصفور يتبعهم في إيرادها، جاء في كتاب اللّمع لابن جني: "تقول هذا زيدٌ قائمًا، فننصب قائمًا على الحال بما في هذا من معنى الفعل، لأن (ها) للتنبيه، و(ذا) للإشارة فكأنك قلت: أنه عليه قائمًا، وأشير إليه قائمًا، ولو قلت: قائمًا هذا زيد لم يجوز".³³

وكذلك قوله في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: "وهذه الأفعال إذا دخلت على المبتدأ والخبر، فإن الخبر إذا كان جملة أو ظرفًا أو مجرورًا، فإنه في موضع نصب، وإن كان مفردًا انتصب، نحو: (كان زيدٌ قائمًا) ولا يجوز رفعه على أنه خبر ابتداء مضمّر، وتكون الجملة موضع خبر للفعل، لأنه إضمار لا فائدة في تكلفه، فلا تقول: (كنت قائمًا) على تقدير: كنت أنا قائمًا، وقد نص الخليل على أن ذلك لا يجوز".³⁴ وحكم الخليل بعدم الجواز كون هذا التركيب ليس من أساليب العرب في كلامها.

2- معيارية القاعدة الصرفية: علم الصرف هو العلم الذي يهتم بدراسة بنية اللفظة العربية ويهتم بالقوالب والصيغ التي ترد عليها الكلمات العربية كما يهتم بالبحث في الزائد والأصيل من أصواتها، وتجري الكلمات العربية على صيغ وقوالب معيارية، معيارها الضابط الذي وضعه التّحاة هو ما يعرف بالميزان الصرفي وهو قانونٌ يحدد بنية الكلمات في العربية، ولكنه لا يفرض على المتكلم التقيد بالخزون اللفظي وفق الرقعة الزمنية للفصاحة "إذ باستطاعته أن يطور من اللغة نفسها مفردات جديدة اقتضتها مستجدات الحياة ولم تكن في اللغة قبل ذلك وذلك من خلال آلية الاشتقاق"³⁵ فالاشتقاق يسمح بولادة ألفاظ جديدة لم تكن في العربية وتمنح هذه الألفاظ الهوية العربية من خلال بنائها على التّج العربي في بناء المفردة³⁶، ولا يسمح الميزان الصرفي بدخول أوزان جديدة غريبة على الأوزان العربية، كما يمنح اللغة البقاء دون التّوبان في اللغات الأخرى، والمطلع على أبواب الصرف ومباحثه في كتب التّحاة المتقدمين والمتأخرين يجدها تتكرر في كل مؤلف دون أن يزيد مؤلفه أو ينقص فيها غير أن يدل طريقة العرض والترتيب للمادة العلمية كما لا تخرج الشواهد الموثقة للقواعد أيضًا عن الشواهد التي اعتمدها سيبويه وأصحابه في الكتاب، وبعض كتب النحو والصرف العُمدية التي ألفت في عُصور الاحتجاج اللّغوي، وهو ما يدل على أنه علم معياري صرف، وقد خصص ابن عصفور كتابه الممتع في التصريف لدراسة الأبنية الصرفية التي استنبطت من كلام العرب، وكعينة من معيارية القواعد الصرفية عند نخاة الأندلس نورد قاعدة المضارع والمصدر من الثلاثي معتل الفاء من وزن (فَعَلَ) وهي عينة من عينات معيارية القاعدة الصرفية في النحو العربي يقول: "فإن وقعت الواو فاءً فلا يخلو من أن تقع فاءً في فعل على وزن (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) أو لا تقع، فإن وقعت فاءً في فعل على وزن (فَعَلَ) فإنها تحذف في المضارع فتقول: في مضارع وَعَدَ (يَعُدُّ) وفي مضارع وَزَنَ (يَزِنُ)، ويأتي مصدر (فَعَلَ) الذي فاؤه واو أبدا على وزن (فَعَلَة) أو (فَعَل) في الغالب نحو: وَعَدَّ و وَعَدَّةً و (وَزَنَ) و (وَزَنَة) ، وقد يأتي على خلاف هذين البنائين مما

يرد على الصحيح نحو: (ورد الماء ورودا)³⁷ وقد تأسست هذه القاعدة حسب منهج التحوين بالقياس على المطرد في كلام العرب، فكل بنية تطرد في كلام العرب ويكثر استعمالها يقيد بها التّحاة على شكل قواعد صرفية يبني عليها المتكلم المتأخر تراكيبه، ليضمن لنفسه عدم الخروج عن أبنية العربية، إلى أبنية ليست منها. ومن معيارية القواعد الصرفية قاعدة أوزان الاسم الثلاثي المجرد يقول: "أما الثلاثي من الأصول فيتصور فيه اثنا عشر بناءً، وذلك أنه يتصور في الفاء أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة، ويتصور مع تحريكها بالفتح أربعة أوجه: أن تكون مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، وساكنة، وكذلك مع تحريكها بالضم، والكسر، إلا أنه أهمل منها بناءان وهما: (فعل) و(فعل) لكرهية الخروج من ضم إلى كسر، أو من كسر إلى ضم... من هذا القبيل لم يبق للثلاثي من الأصول إلا عشرة أبنية وهي:

(فعل) ويكون في الاسم والصفة، فالاسم نحو: صَقَرٌ، وقَهْدٌ، والصفة نحو: ضَعْبٌ، وصَعْبٌ.
(فعل) ويكون فيها. فالاسم نحو: بُرْدٌ، وقُرْطٌ، والصفة نحو: حُلُوٌ، ومُرٌّ.
(فعل) ويكون فيها. فالاسم نحو: عِكْمٌ، وجِدْعٌ، والصفة نحو: ثَقُصٌ، ونَضُو.
(فعل) ويكون فيها. فالاسم نحو: جَبَلٌ، وجَمَلٌ، والصفة نحو: حَدَثٌ، وبَطَلٌ.
(فعل) ويكون فيها. فالاسم نحو: كَيْفٌ، وكَيْدٌ، والصفة نحو: حَذِرٌ، ووَجَعٌ.
(فعل) ويكون فيها. فالاسم نحو: رَجُلٌ، وسَبْعٌ، والصفة نحو: حَدَثٌ (حسن الحديث) وحَلَطٌ (المخالط للأمر العارف به).

(فعل) ويكون فيها. فالاسم نحو: صُرْدٌ (الغربان)، ونُعَزٌ (البلابل)، والصفة: حُطَمٌ، ولُبْدٌ (الشيء الكثير).
(فعل) ويكون فيها. فالاسم نحو: طُثْبٌ، وعُثْقٌ، والصفة نحو: جُنْبٌ، وأُحْدٌ.
(فعل) ويكون فيها. فالاسم نحو: ضِلْعٌ، وعَوْضٌ، والصفة نحو: عَدَى، وزَيْمٌ (منزل زيم متفرق الأهل) وعدى وزيم لم يجئ غيرهما.

و"أما (فعل) فلم يجئ منه إلا إِبِلٌ فيما زعم سيبويه، وحكى غيره أتان إِبْدٌ. فأما إِبِلٌ فلا حجة فيه؛ لأن المشهور فيه إِبِلٌ، بسكون الطاء فإبِلٌ يمكن أن يكون مما أتبع الطاء فيه الهزمة للضرورة، لأنه لا يحفظ إلا في الشعر".³⁸ والمتأمل في قوله في أول القاعدة (أما الثلاثي من الأصول فيتصور فيه اثنا عشر بناءً، وذلك أنه يتصور في الفاء أن... إلا أنه أهمل منها بناءان) دليل قاطع أن التّحاة يتمكنون من الاستدلال بالعقل على معرفة كل الأبنية الممكنة في كل باب، لكنهم مقتدون بالاستعمال الفعلي للناطقين باللغة، فيقررون ما اختارته العرب فاستعملته، ويشيرون إلى ما أهملته دون تعسف أو تحكم، فلا يتوسعون في القياس إلا على مسموع مطرد، وقد أورد ابن جني هذه القاعدة في كتابه المنصف³⁹ ومن قبله سيبويه في الكتاب.⁴⁰

3- معيارية القاعدة الصوتية: حافظت اللغة العربية على الصور التطقية لأصواتها منذ زمن التقعيد الأول، حيث سجل التّحاة الأوائل الصور التطقية لأصوات العربية ومخارجها وصفاتها والتغيرات التي تطرأ عليها حال استعمالها، وحفظوا للأجيال طريقة تلفظها، كما كان لعلم التجويد الفضل الكبير في حفظ طرائق نطق العربية

على الوجه الذي نزل به القرآن الكريم على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، "فالأداء الصوتي للقراءات القرآنية لا يقوم على القواعد النظرية فحسب، بل يؤخذ مشافهة عبر سلسلة متصلة من القارئ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، مما جعل الفارق بين أصوات الحروف العربية في نطق مستعملها القدماء ونطق مستعملها المحدثين يكاد يكون في درجة الصفر، لأن الفوارق الصوتية لم ولن تصل إلى درجة التحول من صوت إلى آخر كما هو الحال في بعض اللغات كالفرنسية والإنجليزية".⁴¹ وقد اهتم ابن عصفور بالجوانب الصوتية في مؤلفاته وهذا ما أورده في ممتعه: "وقد تبلغ الحروف خمسة وثلاثين حرفا بفروع حسنة تلحقها، يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام وهي: الثون الخفيفة وهي الثون الساكنة إذا كان بعدها حرف من الحروف التي تخفى معه، والهمزة المحققة، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم نحو أشدق وأجدق... وقد تبلغ ثلاثة وأربعين حرفا بفروع غير مستحسنة ولا مأخوذة بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مردولة وهي: الكاف التي كالجيم وقد أخبر أبو بكر بن ذريع أنها لغة في اليمن يقولون في كمل جمل وهي كثيرة في عوام أهل بغداد والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين نحو اشمعوا واشتدروا يريدون اجتماعا واجتدروا، والطاء التي كالطاء والضاد الضعيفة، والضاد التي كالشين... وكأن الذين تكلموا بهذه الحروف المستردلة خالطوا العجم فأخذوا من لغتهم".⁴² وفي قوله: (بفروع حسنة تلحقها يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام... وقوله: بفروع غير مستحسنة ولا مأخوذة بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مردولة) حكم معياري توجيهي يدل به مستعمل اللغة على الأوجه التي استحسنها العرب فاستعملتها في هذا الجانب، والأوجه المستحسنة والمستقبحة في قراءة القرآن الكريم وهذا ما على المتكلم المتأخر التزامه، وأما في باب الإدغام فيذكر ابن عصفور أن الفاء لا تدغم في مقاربيها من الحروف لأنها تنسم بصفة التفشي، وعند إدغامها في مقاربيها من الحروف تذهب هذه الصفة المميزة لها عن غيرها من الأصوات، لأن الإدغام يحول الصوت إلى جنس الصوت المدغم فيه وهذا قوله: "والفاء لا تدغم في مقاربيها، لأن فيها تفشياً، فلو أدغمتها لذهب ذلك التفشي ويدغم فيها مما يقاربها الباء فنقول: اذهب في ذلك، لأنه ليس في ذلك إخلال في الباء، بل تقويه بقلبيها حرفا متفشياً".⁴³ ولو عدنا إلى تأصيل هذا الحكم لوجدنا ما يذهب إليه سيويوه في الكتاب: والفاء لا تدغم في الباء لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى وانحدرت إلى الفم وقد قاربت من الثنايا مخرج اللسان، وإما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للسان لم تدغم في حرف من حروف الطرفين، والباء قد تدغم في الفاء للتقارب.⁴⁴

4- معيارية القاعدة التخاطبية: (مراعاة قوانين الاستعمال والفصاحة عند العرب): أدرك النحاة الذين استنبطوا قواعد العربية أن الهدف الأساسي من وضعها هو إدراك المعنى وفهم اللغة على طريقة العرب وتحقيق الفصاحة التي يتم بها حدوث التبليغ والتأثير في أثناء عملية التواصل، ففصاحة الكلام تتأق بخلوه من تنافر الحروف ومن غرابتها، وموافقته للقواعد الصرفية والتركيبية ومرجع ذلك الإلمام بمتن اللغة وقواعدها، وتربية ملكة لغوية وذوق سليم يستطيع المتكلم أن يعبر بها عن مقصوده، وتتأق باحترام المتكلم لقوانين الاستعمال اللغوي، وأي خرق

لهذا التألف المعياري، يُفسد عملية التبليغ المثالي، وقد تكلم سيوييه في الكتاب عن وجوب مراعاة المتكلم قوانين التخاطب يقول في أصناف الكلام: "فَمَنْهُ مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ وَمُحَالٌ، وَمُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ، وَمُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ، وَمَا هُوَ مُحَالٌ كَذِبٌ، فَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْحَسَنُ فَقَوْلُكَ: أَتَيْتُكَ أَمْسَ وَسَاتِيكَ غَدًا، وَأَمَّا الْمُحَالُ فَهُوَ أَنْ تَقُصَّ أَوَّلَ كَلَامِكَ بِآخِرِهِ فَتَقُولَ: أَتَيْتُكَ غَدًا وَسَاتِيكَ أَمْسَ، وَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْكَذِبُ فَقَوْلُكَ: حَمَلْتُ الْجِبَلَ وَشَرَبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ وَنَحْوَهُ، وَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْقَبِيحُ فَأَنْ تَضَعَ اللَّفْظَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ نَحْوَ قَوْلِكَ: قَدْ زِيدًا رَأَيْتُ، وَكَيْ زِيدًا يَأْتِيكَ وَأَشْبَاهُ هَذَا، وَأَمَّا الْحَالُ الْكَذِبُ فَأَنْ تَقُولَ: أَشْرَبُ مَاءَ الْبَحْرِ أَمْسَ".⁴⁵ فالكلام المستقيم الحسن كقولك: أَتَيْتُكَ أَمْسَ وَسَاتِيكَ غَدًا وهو الذي استقام نحويًا ولم يخرج عن القواعد النظامية الوضعية ولم يخرج أيضًا عن حدود الغرف الاستعمالي التخاطبي للجماعة، وهناك الكلام المحال: رغم صحته التحوية لكنه محال الوقوع فقولك: (أَتَيْتُكَ غَدًا وَسَاتِيكَ أَمْسَ) هو ما يخرق القاعدة التخاطبية عند الجماعة وهو غير معقول لغياب القصد في الكلام وهو ما لا يمكن للسامع أن يتلقاه أو يفقهه، وأما المستقيم الكذب فهو رغم استقامته النحوية، غير مقبول لأنه كذب لا يقبله العقل لأنه لا يطابق الواقع والحال، وأما المستقيم القبيح فَأَنْ تَضَعَ اللَّفْظَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ فهو سليم دلاليًا وغير مستقيم نحويًا، وأما المحال الكذب فهو الذي لا يصح أي وجه من وجوهه وهو غير مقبول ويستحيل أن يصلح شيء منه، ومنه فإن معيارية اللغة عند العرب ليست مجرد مقولات نحوية وصرفية تتحكم في مستعمل اللغة بقل ولا تقل أو بها هو الخطأ وها هو الصواب، بل هي نظرية متكاملة في علم التخاطب والتواصل، يقول الدكتور مسعود صحراوي مشيدا بجهود النحاة الأوائل: "بل لعل من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها أيضًا أنها لفظ معين يؤديه متكلم معين في مقام معين لأداء غرض تواصلية إبلاغي معين، لذلك جعلوا من أهداف الدراسة التحوية إفادة المخاطب وإيصال رسالة إبلاغية إليه".⁴⁶ ومن أمثلته قول ابن عصفور في باب التعت: "وقولي: (لإزالة اشتراك عارض في معرفة)، مثاله: مررت بزيد الخياط، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في زدين، أحدهما خياط والآخر ليس كذلك... وفي قوله: (وقولنا أو ترجم)، مثاله: مررت بزيد المسكين، إذا كان زيد معلوما عند المخاطب فالنعت إذ ذاك على جملة الترحم والتحنن عليه"⁴⁷ فالأول توضيح بالمعهود لإزالة اللبس عن ذهن المتلقي والثاني تأثير فيه ومحاولة لإثارة شقيقته. ومن أمثلة مراعاة ابن عصفور لحدوث الإفادة في الدرس النحوي قوله في باب الابتداء: "وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان، فلا يخلو أن يكونا معرفتين أو نكرتين أو أحدهما معرفة والآخر نكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تقدر أن المخاطب يعلمه مبتدأ والذي تقدر أن المخاطب يجهله أخو عمرو خبرا، وذلك نحو قولك: زيد إذا قدرت أن المخاطب يعلم زيدا ويجهل أنه أخو عمرو، فإن قدرت أن المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه مسمى بزيد قلت: أخو عمرو زيد. ذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله، والخبر هو محل الفائدة، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منها".⁴⁸

5- الاحتجاج بالشواهد في مؤلفات ابن عصفور: اعتمد ابن عصفور السماع مصدرا أولا من مصادر احتجاجة للقواعد التحوية والصرفية في مؤلفاته، فاحتج بالقرآن الكريم وقراءاته وكذلك بأشعار العرب وبنثرهم واحتج

بالحديث الشريف، وقد بلغ عدد الشواهد القرآنية في كتابه الممتع (68) ثمانين وستين آية، وفي المقرب (75) خمسا وسبعين آية، وفي شرح الجمل بلغت (318) ثلاثمائة وثمانين عشرة آية، أما الحديث الشريف فلم يورد في الممتع إلا (03) ثلاث أحاديث، وفي المقرب إلا (05) خمس، وفي شرح كتاب الجمل أورد (15) خمسة عشر حديثا، أما الشواهد الشعرية فهي الأكثر ورودا في مؤلفات ابن عصفور إذ بلغت في الممتع (285) مئتين وخمسة وثمانين بيتا، المنسوب منها لأصحابها، (205) مئتان وخمسة أبيات، أما في المقرب فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية (361) ثلاثمائة وواحد وستين شاهدا شعريا، منها (288) مئتان وثمانية وثمانون بيتا منسوباً لقائله، أما في شرح الجمل فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية (862) ثمانمائة واثنين وستين شاهدا، منها (696) ستائة وستة وتسعون بيتا منسوباً لأصحابه، أما الشواهد النثرية من الحكم والأمثال من كلام العرب فهي في الممتع (07) سبع شواهد وفي المقرب (02) شاهدان فقط، أما في شرح الجمل (21) فقد بلغت واحدا وعشرين شاهدا، أما ما سُمع من كلام العرب المنشور الموثوق به فهو غير قليل في مؤلفات ابن عصفور.

6- القياس عند ابن عصفور: كان منهج ابن عصفور في القياس كمنهج النحاة البصريين الذين لا يقررون قواعد العربية إلا على ما كثر كثرة يجوز القياس عليها، فهو كذلك لا يقيس إلا الكثير المطرد من كلام العرب، وهو يُصرّح بأن الحمل على الكثير أولى⁴⁹ ولا يقيس على الشاذ فكثيرا ما كان يورد عبارة (وهو شاذ لا يقاس عليه)، ومن القياس ما ورد في ردّه على من يرى إعراب الأسماء الستة بالتغير والانتقال، وقال بحمل الأسماء الستة على نظائرها من الأسماء المفردة التي ختمت بحروف كحروفها التي ختمت بها: "وأما من ذهب إلى أنها معربة بالتغير والانتقال، فمذهبه فاسد، لأن هذه الأسماء من جملة المفردات كغلام زيد وصاحب عمرو، وسائر المفردات إنما تعرب بالحركات، فلو كانت معربة بالتغير والانتقال لأدى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات، فلم يبق إلا أنها معربة بالحركات المقدرات في الحروف، وهو الصحيح قياسا على نظائرها من الأسماء المفردة."⁵⁰

ويقول في القياس: ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم: كل اسم في أوله ميم زائدة مما يعمل به ويُنقل - اسم الآلة - فهو مكسور الأول، نحو: مطرقة ومروحة، إلا ما استثنى من ذلك، فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من جهة التصريف. ونحو قولهم: (إن المصدر من الماضي إذا كان على وزن أفعل بضم الميم وفتح العين، نحو: أدخلته مُدْخَلًا؛ ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمه، على هذا الحد لقلت: مُكْرَمًا، قياسا، ولم تحتج فيه إلى سماع، إذا علمت أن (أَكْرَمَ) (أَفْعَلَ)؟ ألا ترى أن ذلك كله لا يُعرف إلا بالتصريف؟⁵¹

7- التعليل عند ابن عصفور: لا تخلو مؤلفات ابن عصفور من التعليل للقواعد التي يوردها، فهو كسابقيه من النحاة العرب منذ العصر الأول حتى زمانه، يعللون الظواهر والقوانين التحويلية واللغوية ويبينون كيف خرجت للوجود، والتعليل من وسائل المنهج العلمي، فالعلوم قادرة على تقديم التفسيرات والبراهين لترسيخ مصداقيتها ومن التعليل عند ابن عصفور ما بين به سبب جعل الفاء والعين واللام كناية عن الحروف الأصول في العربية

في عرض الأوزان على المعيار الصّرفي للعربية بأنها تحمل دلالة عامة في لغة العرب فكل حَدَثٍ يطلق عليه فِعْلٌ: "فإن قيل لم كتوا عن الأصول بالفاء والعين واللام؟ فالجواب: أن الذي حملهم أن حروف (فَعَلَ) أصول فجعلوها لذلك في مقابلة الأصول، فإن قيل فهلا كتوا عن الأصول من الألفاظ التي حروفها أصول ك(ضَرَبَ) مثلا، ألا ترى أن الضّاد والراء والباء أصول؟ فالجواب: أنهم لما أرادوا أن يكونوا عن الأصول كتوا بما من عادة العرب أن تكتي به وهو (الفعل) ألا ترى أن القائل يقول: هل ضربت زيدا؟ فتقول: فَعَلْتُ، وتكني بقولك فعلت عن الضّرب."⁵²

وقوله عن علة نصب المفعول به لا رفعه: "إنما رُفِعَ الفاعل ونُصِبَ المفعول به، تفرقة بينهما، فإن قيل: فهلا كان الأمر بالعكس، فالجواب: إن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلها خمسة، وهي: المفعول المطلق والمفعول معه، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول من أجله، نحو قولك: قام زيدٌ وعمرُ قياما يوم الجمعة أمامك خوفاً من كذا، وأكثرها ثمانية، وذلك إذا كان الفعل من باب ما تعدى إلى ثلاثة مفعولين، تقول: أعلمني عمرا وبكرا زيدا منطلقا يوم الجمعة أمامك خوفا منه، ولا يطلب من الفاعلين إلا واحدا نصبت للتخفيف، ولم يرفع ولم يخفض لئلا يتوالى به الثقل. فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع أو الخفض فكان الرفع به أولى من الخفض، حيث كان الرفع أولا والخفض نائيا عنه لأن الضمة من الواو بدليل أن الحركة بعض الحرف، ألا ترى أنك إذا أشبعتها صارت حرفا والواو من حروف مقدم الفم، لأنها من الشفتين والكسرة من الياء والياء من وسط اللسان، والفاعل أولى من حيث مرتبته أن يقدم على المفعول، فأعطى الأول للأول مناسبة."⁵³ وقد وافق ابن عصفور النحويين دون خلاف في تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول به.

وقال في علة بناء الفعل الماضي على حركة: "أما الماضي مبني على الفتح، فأما بناؤه فلا سؤال فيه، وأما بناؤه على حركة ففيه سؤالان إذ أصل البناء أن يكون على السكون، والجواب: إن الفعل الماضي أشبه الاسم لوقوعه موقعه، تقول مررت برجل قام، كما تقول: مررت برجل قائم، وأشبه أيضا الفعل المضارع لوقوعه موقعه، تقول: إن قام قمت، كما تقول: إن يقيم أقم، فلما أشبه المتمكن كانت له بذلك مزية على فعل الأمر، فبني على حركة لذلك، وكانت الحركة فتحة طلبا للتخفيف."⁵⁴

8- الحكم على الاستعمال اللغوي: ظلت معايير سيبويه وأصحابه في الحكم على الاستعمالات اللغوية باقية في كتب التحوين واللغويين طوال تاريخ النحو العربي وهي تكشف موضوعية التحوين في نقل طريقة الاستعمال اللغوي التي اجمع العرب السليقيون على استعمالهم إياها، وقد تنوعت بحسب الخطاب فمنها ما هي معايير للاستحسان ومنها معايير للاستقباح ومنها معايير للاستضعاف.

ومن هذه الأحكام قول ابن عصفور: "وهو مع ذلك ضعيف لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف"⁵⁵ أي وهو ضعيف من جهة التوجيه الوظيفي التركيبي.

وقوله: "الخفض على توهم الباء وذلك نحو قولك: (ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ) بخفض قاعدٍ وذلك قبيح"⁵⁶ والقبح هنا لعدم تداولية هذا الاستعمال، وهو راجع لعزوف العرب عن استخدام هذا التركيب في كلامها.

ومن الأحكام قوله: "شاذ لا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ: (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ)" ⁵⁷ وهنا شاذٌ لضعفه في القياس ولندرتة عند العرب.

وقوله: "ولقد شذت جموع فلم تأت على قياس واحدتها المنطوق به نحو: مَلَاخٍ ومذاكير، وأحاديث، وأقاطيع، وأباطيل... إلخ" ⁵⁸ وقوله: "(وقولك: (رغبت الأمر) لا يجوز لأنه لا يعلم هل أردت: رغبت في الأمر أم رغبت عن الأمر)." ⁵⁹ فيكون هنا غموض المعنى المراد، لذلك لم تستعمل العرب هذا التركيب.

وقوله: "ويطرده أيضا فعال في اقتضاء أوان الشيء، نحو: الجذاذ و الصّرام... وفعالة في الولاية والصناعة نحو: الإمارة، والخلافة، والخياطة، والتجارة." ⁶⁰

وقوله: فأما قولهم أَوْرَسَ الشَّجَرُ فهو وارس، وَأَيْقَعَ الغُلامُ فهو يافع، وَأَلْقَحَ الرَّجُلُ فهو مُلْتَحٍّ، وَأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، بفتح ما قبل الآخر في اسم الفاعل فشاذ لا يقاس عليه ⁶¹ وقوله: "ونظيره في الشذوذ (مأوى) الإبل والفصيح (مأوى)" ⁶²

وقوله: (حِجْرَةُ الأَفْصَحِ والمشهور فيها إما هو (حِجْرَةُ). و(حِجْرَةُ) ضعيف ⁶³.

وقوله في قراءة الكسائي (111هـ) لقول الله تعالى: (نَحْشِفُ بِهِمْ) بإدغام الفاء في الباء: ولا يحفظ ذلك من كلامهم وهو مع ذلك ضعيف في القياس، لما فيه من إذهاب التفشي في الفاء ⁶⁴... وقول ابن عصفور: (ولا يحفظ ذلك من كلامهم) يؤكد مرة أخرى على أنه يتقل الطريقة التي أجمعت العرب على استعمالها في الخطاب، ويطل زعم من يقول بأن المعيارية العربية هي معيارية متصورة فرضها نخاة العربية الذين وضعوا قواعدها... ومن أمثلة التزامه بأساليب العرب في كلامها، قوله: "ليبتقوا على ما استقر في كلامهم... وحملهم على الكسر أنه لم يستقر في كلامهم الجمع بين ساكنين." ⁶⁵ وقوله: وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم ⁶⁶ وقوله: فيكون وزن الكلمة (فَنَعُولَةً) وهو بناء لم يستقر في كلامهم. ⁶⁷ وقوله: "هذا أولى من جعلها من نفس الكلمة، لأنه لم يثبت في كلامهم (فَعُولَى)." ⁶⁸

الخاتمة:

إن أهم ما انتهت إليه هذه الدراسة هو:

- إنَّ المعيارية تحكم مبدأ القاعدة كلّها في اللغة العربية، وترتكز على القياس على الشواهد اللغوية التاريخية، وقد تجلّت ملامح معيارية الدرس اللغوي الأندلسي في قيامه على مبدأ القاعدة في علوم اللغة: النحو، والصرف والأصوات، والمعاني.

- قواعد اللغة العربية هي مجموعة الأحكام الكلية والجزئية المستخلصة من استقراء شواهد اللغة القرآنية ولغة العرب، وهذه الشواهد المتواترة تمثل الثوابت التي تعبر عن طريقة العرب في كلامها وهي مركز قوة الدرس اللغوي العربي على مدى الزمان، كونها تحفظ اللغة العربية من الزوال، وتدفع عنها التهم القائلة بسلبية معياريتها.

- الأصل في بناء القاعدة هو كلام العرب، لأنها بنيت على ما استقرأه النحاة من شواهد تمثل لغة العرب حال استعمالها، ولم تُبنِ قواعد اللغة العربية على تصورات النحاة المجردة، بل هي قواعد تفرزت بتقيد كلام العرب حال استعماله، ومنه فإن موقف النحاة المعيارية يكون موضوعيًا جدًا.

- لم يخرج ابن عصفور في مؤلفاته عن طريقة النحاة الأوائل في التأليف التحويي واللغوي.

- تشكل الفصاحة واستقامة الكلام عند ابن عصفور مرجعًا من مراجع الضوابط اللغوي، ويشكل اللحن التداولي مرجعًا من مراجع الخطأ، وهو مبدأ أصيل عند النحاة منذ زمن التقيد الأول.

- ارتبطت قياسية الظواهر اللغوية عند ابن عصفور بمبدأ اطراد الاستعمال عند العرب، وهو أيضا مبدأ أصيل عند النحاة منذ زمن التقيد الأول.

- اعتمد ابن عصفور في الاحتجاج للقواعد على مصادر السماع المختلفة كسابقه من النحاة منذ سيبويه وأصحابه.

- الناظر في مؤلفات ابن عصفور، يجده قد استقى مادته اللغوية من كتب النحاة الأولين كسيبويه ونحاة العربية المتقدمين حتى القرن الرابع الهجري ولم يأت بالجديد، وقام بترتيب المادة اللغوية حسب ما تقتضيه الضرورة التعليمية في الأندلس.

ظلت المعيارية العربية قائمة منذ زمن التقيد الأول وبقيت اللغة العربية حية قائمة، بينما تذكر كتب التاريخ اللغوي اندثار اللغات القديمة كالهندية والإغريقية واللاتينية... إلخ وذلك لاختلاف الأسس المعيارية التي بنيت عليها هذه اللغات، فقد بنيت العربية على الاستقراء والاستنباط، بينما بنيت قواعد لغات أخرى على الاستدلال أو الفلسفة والمنطق، أو الأساطير، فهل كانت اللغة العربية ستبقى حية خالدة لو كان منهج النحاة البحثي في التقيد لها غير المنهج المعيارية حال الاستعمال؟

هوامش:

- ¹ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، ط01، ج04، 623.
- ² ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، (2005)، للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة)، ص: 221.
- ³ ابن جني، سر صناعة الإعراب، (1993)، دار القلم، (دمشق) ط: 02، ج: 01، ص: 210.
- ⁴ ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص: 221.
- ⁵ ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، (2000)، دار عالم الكتب، (القاهرة)، ط04، ص: 11.
- ⁶ ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد السلام الفتلي، (1996)، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، ط03، ص: 31.
- ⁷ ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (لبنان)، ج: 01، ص: 34.
- ⁸ عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، (2012) دار موفم للنشر، (الجزائر) ص: 248.
- ⁹ ينظر: المرجع السابق، 248.
- ¹⁰ محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان، (1997)، دار الكتب العلمية، (بيروت)، ط01، ج01، ص: 22.

- 11 ينظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط1419، 08-1998، ص:227.
- 12 ينظر: محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة، (بيروت)، ص: 323.
- 13 محمود الجاسم، القاعدة النحوية، تحليل ونقد، دار الفكر، (دمشق)، ص: 26.
- 14 سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، ص:17.
- 15 ينظر: محمد نجيب البدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، (1995)، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، ط01، ص:119.
- 16 ينظر: لؤي خليل، وعلي أبو زيد، معيارية العربية، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد03، ص: 137
- 17 حسن خميس الملقح، التفكير العلمي في النحو العربي، (2005) مكتبة لسان العرب، (عمان)، ط:01، ص:28.
- 18 ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، 236.
- 19 ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، (القاهرة)، ط:07، ص:289.
- 20 سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، ص:97.
- 21 ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص:292.
- 22 ينظر عبد القادر الهيقي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، (1996)، جامعة بنغازي، (ليبيا)، ط:02، ص:41.
- 23 فادي صقر عصيدة، جهود نخاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص:82-83.
- 24 ينظر عبد القادر الهيقي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص 227.
- 25 ينظر المرجع السابق، ص:217.
- 26 ينظر: فادي صقر عصيدة، جهود نخاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص:174.
- ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي، ولد (597هـ) أخذ العلم واللغة عن أبي الحسن الدباج (646هـ)، ثم عن أبي علي الشلّوئين، (645هـ)، من أشهر نخاة الأندلس، من تصانيفه: المتع في التصريف، وشرح المقدمة الجزولية، وشرح ديوان المتنبي ولم يتمه، والمقرب، وشرح جمل الزجاجي، وضرائر الشعر توفي (669هـ) // ينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تَح: أحمد أرناؤوط، وتركى مصطفى، (بيروت)، دار إحياء التراث، ج22، ص:165.
- 27 ابن عصفور، المقرب، (1998)، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط:01، ج01، ص: 66.
- 28 ينظر المرجع السابق، ص: 67.
- 29 ينظر: لؤي علي خليل، المعيارية العربية، دراسة في بنية النظام، ص: 145
- 30 ابن عصفور، المقرب، ج01، ص: 77-78.
- 31 ابن جني، اللع في العربية، (1982) تَح: حامد المؤمن، مطبعة العاني، (بغداد)، العراق، ط01، ص88.
- 32 المرجع السابق، ص:52-53.
- 33 ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (1971) تَح: صاحب أبو جناح، (القاهرة)، مصر، ج01 ص:402.
- 34 لؤي علي خليل، وعلي أبو زيد، معيارية العربية- دراسة في بنية النظام اللغوي- ص:150.
- 35 ينظر المرجع السابق، ص: 150.
- 36 ابن عصفور، المتع في التصريف، (1982) تَح: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، (بيروت)، ط:01، ج01، ص:429.
- 37 المرجع السابق، ص:60 وما بعدها.
- 38 ينظر: ابن جني، المنصف، تَح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث، (02)، ج:01، ص:18.

- ⁴⁰ ينظر: سيويو، الكتاب، تخ: عبد السلام هارون، دار عالم الكتب، (بيروت)، لبنان، ج 04، ص 557.
- ⁴¹ ينظر: لؤي علي خليل، وعلي أبو زيد، معيارية العربية- دراسة في بنية النظام اللغوي- ص 151.
- ⁴² ابن عصفور، المتع في التصريف، ج 02، ص: 665-666..
- ⁴³ المرجع السابق، ج 02، ص: 709.
- ⁴⁴ سيويو، الكتاب، تخ: عبد السلام هارون، دار عالم الكتب، (بيروت)، لبنان، ج 04، ص: 448.
- ⁴⁵ المرجع السابق، ج 01، ص: 25-26.
- ⁴⁶ مسعود صحراوي، التناولية عند العلماء العرب، (2005)، دار الطليعة، (بيروت)، ط 01، ص: 171.
- ⁴⁷ ابن عصفور ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص: 194.
- ⁴⁸ المرجع السابق، ج 1، ص: 354.
- ⁴⁹ ينظر: المرجع السابق، ج 02 ص: 224.
- ⁵⁰ المرجع السابق، ج: 01، ص: 121-122.
- ⁵¹ ينظر: ابن عصفور، المتع في التصريف، ج 01، ص: 36-37.
- ⁵² المرجع السابق، ص: 310-311.
- ⁵³ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج: 01 ص: 162-163.
- ⁵⁴ المرجع السابق، ج: 01، ص: 340.
- ⁵⁵ المرجع السابق، ج: 02، ص: 264.
- ⁵⁶ المرجع السابق، ج: 01، ص: 596.
- ⁵⁷ ابن عصفور، المقرب، ج 01 ص: 93.
- ⁵⁸ المرجع السابق، ج: 01، ص: 501.
- ⁵⁹ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 01، ص: 307.
- ⁶⁰ ابن عصفور، المقرب، ص: 505.
- ⁶¹ المرجع السابق، ص: 513.
- ⁶² ابن عصفور، المتع في التصريف، ج 01، ص: 93.
- ⁶³ المرجع السابق، ج 01، ص: 65.
- ⁶⁴ ابن عصفور، المتع في التصريف، ج 02، ص: 709.
- ⁶⁵ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 02، ص: 119.
- ⁶⁶ ابن عصفور، المتع في التصريف، ج 01، ص: 111.
- ⁶⁷ المرجع السابق، ج 01، ص: 100-104.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- ابن السراج، الأصول في النحو، تخ: عبد السلام الفتلي، (1996)، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، ط 03.
- 2- ابن جني، الخصائص، تخ: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (لبنان)، ج: 01.

- 3- ابن جني، اللع في العربية، (1982) تخ: حامد المؤمن، مطبعة العاني، (بغداد)، العراق، ط:01.
- 4- ابن جني، المنصف، تخ: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث، (لبنان)، ج:01.
- 5- ابن جني، سر صناعة الإعراب، (1993)، دار القلم، (دمشق) ط:02، ج:01.
- 6- ابن عصفور، المقرب، (1998)، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط:01.
- 7- ابن عصفور، المتع في التصريف، (1982) تخ: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، (بيروت)، ط:01، ج:01.
- 8- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (1971) تخ: صاحب أبو جناح، (القاهرة)، مصر، ج:01.
- 9- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، ط:01، ج:04، 623.
- 10- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، (2000)، دار عالم الكتب، (القاهرة)، ط:04
- 11- حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي، (2005) مكتبة لسان العرب، (عمان)، ط:01.
- 12- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تخ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، (القاهرة)، مصر، ط:02.
- 13- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، (دمشق) د.ط، د.ت.
- 14- سيدي، الكتاب، تخ: عبد السلام هارون، دار عالم الكتب، (بيروت)، لبنان، ج:04.
- 15- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، (القاهرة)، ط:07، ص:289.
- 16- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، (2012) دار موف للنشر، (الجزائر).
- 17- عبد القادر الهيقي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، (1996)، جامعة بنغازي، (ليبيا)، ط:02.
- 18- ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط:1419، 08-1998، ص:22
- 19- محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان، (1997)، دار الكتب العلمية، (بيروت)، ط:01، ج:01
- 20- محمد نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، (1995)، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، ط:01
- 21- محمود الجاسم، القاعدة النحوية، تحليل ونقد، دار الفكر، (دمشق)، ص: 26.
- 22- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة، (بيروت)
- 23- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، (2005)، دار الطليعة، (بيروت)، ط:01

(02) الرسائل العلمية:

- 01- فادي صقر عسيدي، جهود نخبة الأندلس في تيسير النحو العربي، (2006) جامعة النجاح الوطنية، ماجستير.

(03) المجلات العلمية:

- 01- لؤي علي خليل، وعلي أبو زيد، معيارية العربية- دراسة في بنية النظام اللغوي- مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، (2016) العدد 03.